الباب السابع

الحظر الأمريكي على السودان

العقوبات الأمريكية.. الخسائر السابقة وآفاق المستقبل :-

العقوبات الاقتصادية الأمريكية التي أعلن عن انهائها يوم الجمعة الماضية ظلت مستمرة ومؤثرة على الاقتصاد السوداني على مدى أكثر من عشرين عاماً، أي من وقت توقيع الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون على الأمر التنفيذي رقم ١٣٠٦٧ يوم ٣ نوفمبر ١٩٩٧ وحتى يوم الجمعة الماضية ١٣ يناير ٢٠١٧.

كنت الباحث الرئيسي في دراستين علميتين حول أثر العقوبات الاقتصادية الأمريكية على الاقتصاد السوداني، وآفاق هذا الاقتصاد في حالتي استمرار أو رفع هذه العقوبات. الدراسة الأولى بتكليف من هيئة المستشارين التابعة لمجلس الوزراء، والدراسة الثانية بتكليف من مؤسسة ظلال للدراسات والبحوث والتدريب بطلب من وزارة الرعاية والضمان الاجتماعي.

أثبتنا من خلال هذه الدراسات أن الحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان زاد من حدة الفقر ومن عدد السكان تحت خط الفقر، وأن زيادة عدد السكان تحت خط الفقر أدى لزيادة حالات الاتجار بالبشر والهجرة السرية والاتجار بالمخدرات والتطرف والإرهاب. وبالتالي حقق الحظر عكس المطلوب منه تماماً؛ إذ تقدم السودان بسرعة، بسبب الحظر، نحو وضعية الدولة الفاشلة، العاجزة عن التحكم على حدودها والقاطنين عليها، مما يشكل تهديداً بالغاً للأمن الإقليمي والدولي.

أشرنا من خلال هذه الدراسات لثلاثة نماذج: أحدهم يمثل الوضع الحالي، ونموذجين افتراضيين مبنيين على معادلات رياضية لإثبات فرضية أن الحظر الاقتصادي الامريكي هو العنصر الأساس في تفاقم نسبة فقر السودانيين، وفي ضعف مقدرة السودان على استيعاب اللاجئين والمهاجرين من الدول المجاورة.

في النموذج الأول أشرنا الى أن عدد السكان في العام ٢٠٠٩ كان ٣١,٩ مليون نسمة وأن منصرفات التنمية في نفس العام بلغت ١١٣٩ مليون دولار بنصيب للفرد بلغ ٣٥,٧ دولار. وكانت نسبة السكان تحت خط الفقر ٤٦٪ . تفاقم الوضع بسبب العقوبات ليصل عدد السكان تحت خط الفقر (تقديري) في العام ٢٠١٤ الى ٥٧,٩٪

بعد أن انخفضت منصرفات التنمية الى ٨٠٦ مليون دولار وانخفض نصيب الفرد من مخصصات التنمية الى ٢١.٦ دولار.

في النموذج الثاني افترضنا تطوراً عادياً للصرف التنموي أي عدم وجود أي من أنواع الحظر على السودان، كما افترض إنسياب استثمارات داخلية وخارجية وفق معدلات عادية. ووفقاً لهذا النموذج فإن نصف عدد السكان الذين أشير في العام ٢٠٠٩ الى أنهم تحت خط الفقر سيخرجون من دائرة الفقر بحلول العام ٢٠٢٠.

أما في النموذج الثالث فقد افترضنا رغبة دولية في تنمية متسارعة في السودان، حيث يفترض النموذج الثالث ضخ استثمارات ضخمة في الاقتصاد السوداني تحريكاً لإمكاناته الطبيعية الزراعية والحيوانية والمعدنية المتوفرة تبلغ جملتها ٨٤ مليار دولار خلال الفترة من ٢٠١٦ الى ٢٠٢٠ بمتوسط استثمارات سنوية لا تقل عن ١٧ مليار دولار.

ووفقاً لهذا النموذج فإن خروج معظم سكان السودان من دائرة الفقر سيكون بحلول العام ٢٠٢٠. ووفقاً للنموذج نفسه فإن هذه الاستثمارات التي تعادل ٣٠٪ من الناتج المحلي الاجمالي سنوياً سوف تعتمد بنسبة تتراوح ما بين ٢٠٪ الى ٢٥٪ على عمالة أجنبية خصوصاً في القطاع الزراعي، بما يعني قدرة السودان الذاتية على امتصاص أعداد هائلة من المهاجرين الذين يقصدون أوروبا في الوقت الحالي هرباً من جحيم الفقر والمسغبة وانعدام الأمن في افريقيا جنوب الصحراء.

نأمل أن تسعى الدول الشقيقة والصديقة بما فيها الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لإنفاذ نموذج التنمية المتسارعة لتحقيق هذه الأهداف.[1]

التزامات السودان مقابل رفع العقوبات :-

يرزح السودان تحت وطأة عقوبات إقتصادية قاسية فرضتها عليه الولايات المتحدة الامريكية منذ العام ١٩٩٧ بدعوى رعايته للإرهاب، وتأثيره على أمن الولايات المتحدة والأمن والسلم الدوليين. وعلى ضعف ووهن المبررات، إلا أن قوة الولايات المتحدة السياسية والاقتصادية جعلت غالبية دول العالم ومؤسساته الاقتصادية ترضخ لتنفيذ هذه المقاطعة، خوفا من سيف العقوبات التي تصل لملايين الدولارات.

تسببت هذه العقوبات في خسائر كبيرة جداً على الاقتصاد السوداني، وأثرت على المؤشرات الاقتصادية الرئيسة، حيث كانت سبباً رئيساً في ضعف انسياب المعونات الانمائية الرسمية ODA والاستثمار الأجنبي المباشر FDI الى السودان. أدى هذا لضعف النمو الاقتصادي، وتدهور قيمة الجنيه السوداني، وارتفاع مؤشر التضخم وتدهور الخدمات الأساسية.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٧/١/ ٢٠١٧ م

الظروف الدولية والاقليمية تتيح للسودان في الوقت الحالي فرصة ذهبية لإثبات دوره كضامن للأمن الإقليمي، بما يبرر إلغاء هذه المقاطعة الظالمة إن أريد لهذا الدور أن يستمر. فالحروب الاقليمية في سوريا واليمن وليبيا، وانتشار الحركات المسلحة كداعش وبوكو حرام والقاعدة على نطاق واسع في المنطقتين العربية والافريقية، كل هذا الخلل الأمني أبرز ثلاثة تحديات رئيسية تؤثر بقوة على أمن الولايات المتحدة والدول الأوربية.

التحدي الأول هو تحدي سيول المهاجرين والراغبين في اللجؤ والهاربين من جحيم الحروب، والذين تقف من خلفهم عصابات الاتجار بالبشر الخطيرة. حيث يعتبر السودان حائط صد لهذه الموجات إن قويت مؤسساته، ودولة عبور إن ضعفت هذه المؤسسات.

التحدي الثاني هو تحدي الاتجار بالمخدرات، حيث يعتبر السودان دولة معبر للهيروين والمخدرات التخليقية الأخرى من مناطق انتاجها في افغانستان وباكستان وبورما الى أوروبا والولايات المتحدة، ودولة معبر كذلك لحبوب الهلوسة والامفتامينات والكبتاجون من دول غرب افريقيا لدول الخليج الغنية.

والتحدي الثالث هو تحدي الارهاب حيث يمثل السودان في الوقت الحالي واحة أمن واستقرار وسط محيط في غاية الاضطراب، وذلك بسبب وسطيته الاسلامية، ووعي أفراد الشعب.

إن هذه التحديات الثلاثة جعلت الولايات المتحدة والدول الأوربية تتحرك لاتقاء خطرها من الخارج وقبل وصولها لها. على سبيل المثال قدم الاتحاد الاوربي ثلاثة مليارات دولار لتركيا، لتقوية إجراءاتها على السوحل لصد سيول المهاجرين نحو أوروبا، فيما ينصح مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة بإنشاء مشروعات تنموية بديلة في الدول التي تُزرع فيها المخدرات بدلاً عن المكافحة الأمنية.

نقترح أن يكون خطاب السودان واضحا وجلياً للوفود التي تترى على بلادنا حالياً من المجموعة الأوربية لبحث التحديات الثلاثة، هذه الخطاب هو أن (أرفعوا العقوبات عن السودان) وبالمقابل يقوم السودان بدوره في تحقيق الأمن الدولي والاقليمي. مع التحذير من أن العقوبات باتت مؤثرة في بنية الدولة، بما يهدد بخطر زوال سيطرة الدولة المركزية على الاطراف. وهذا يفاقم التحديات الثلاثة بلا حدود.[1]

❖❖❖

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٣/١٠ م

الحظر الاقتصادي الأمريكي على السودان :

التأثير والمعالجات المقترحة :-

في ٣نوفمبر ١٩٩٧ ، واستناداً لقانون الترتيبات الاقتصادية في حالات الطوارئ، أصدر الرئيس كلينتون أمرا تنفيذيا بالرقم ١٣٠٦٧ قرر بموجبه فرض الحظر التجاري على كامل أراضي السودان وتجميد الأصول الإجمالية لحكومة السودان.

في يوم ٢٧ أكتوبر ٢٠٠٩ أعلن الرئيس الأمريكي باراك اوباما تمديدا رسميا للعقوبات الاقتصادية التي تفرضها واشنطن على السودان ولمدة عام كامل، وذلك في رسالة وجهها إلى الكونجرس الأمريكي. استمر الرئيس أوباما في تجديد الحظر سنوياً ، وآخر تجديد كان في نوفمبر ٢٠١٢ ولعام كامل.

يستخدم مكتب مراقبة الأصول بوزارة الخزانة الأمريكية أسلوب الغرامات على الجهات التي تخالف الأنظمة والتعليمات الخاصة بنظام الحظر الاقتصادي على السودان.

تشير التقارير الصادرة عن وزارة الخزانة الأمريكية لصعوبة الربط المباشر ما بين العقوبات الاقتصادية وتغير سلوك الإدارة الحكومية بالسودان. غير أن هذه التقارير تشير الى أنه من المؤكد أن العقوبات زادت من تكلفة الاستثمار في السودان. وأن نظام العقوبات منعَ العديد من الشركات السودانية من الاستثمارات الخارجية.

ورغم أن قطاع البترول في السودان يتميز بقوة كبيرة إلا أن العديد من الشواهد تؤكد تأثره بالحظر الأمريكي.

يلخص الجدول الآتي الأثر المباشر للحظر حسب التقارير الامريكية:-

عدد التحويلات المرفوضة خلال الفترة من مايو ٢٠٠٠ وحتى مايو ٢٠٠٨	٥,٧٧٧
قيمة العمليات الاستثمارية التي تم تعطيلها بتطبيق نظام العقوبات للفترة مايو ٢٠٠٠- مايو ٢٠٠٨	$٧٤٥,٣٠٠,٠٠٠
قيمة الأصول التي تم حجزها حتى ديسمبر ٢٠٠٧	$٤٨,٢٠٠,٠٠٠
جملة العقوبات الموقعة على الجهات التي خالفت الحظر خلال الفترة من نوفمبر ١٩٩٨ إلى يناير ٢٠٠٩	$1 ٥٣٠ ٠٠٠

يشير تقرير صادر عن بنك السودان المركزي في العام ٢٠٠١ إلى أن آثار العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان يمكن تلخيصها في: تجميد ما يفوق ٧ مليون دولار أمريكي تخص القطاع المصرفي. ساهم الحظر في زيادة الخسائر نتيجة لاستخدام سلة من العملات الموازية للدولار الأمريكي. عرض القرار المستثمرين الأجانب بالسودان لخسائر فادحة من جراء المعاملات الخارجية والمتمثلة في شركات البترول خاصة بعد تصفية سيتي بنك. أضاف القرار قيودا إضافية عند تسوية المعاملات التجارية لدي المصدرين من السودان إلي السوق العالمية بحكم أن عملة الدولار الأمريكي كانت تمثل العملة الاحتياطية الرئيسية في العالم والوسيط الأساسي في تسوية كافة المعاملات والتعاقدات التجارية.هز القرار الأمريكي الثقة في التعامل مع المؤسسات المالية الدولية والإقليمية والدول المانحة مما أفقد السودان موارد متوقعة كفيلة بسد الفجوة الخارجية. ساهم في رفع تكلفة التمويل علي التسهيلات المصرفية وبشروط غير ميسرة وذات آجال قصيرة. فقد السودان التقدم التكنولوجي نتيجة حظر العون الفني الأمريكي والتكنولوجيا الأمريكية المتطورة خاصة في مجالات الاتصال والكمبيوتر. تأثرت مشروعات التنمية والصناعة التي تعتمد علي مدخلات إنتاج وآليات مستوردة من السوق الأمريكي.

يعتقد أن الآثار التي أشار لها تقرير بنك السودان بعاليه الصادر في ٢٠٠١ تضاعفت عدة مرات حتى يومنا هذا.

مستقبل العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان :-

١. بالرغم من أن العقوبات الاقتصادية الأمريكية على السودان تدخل الآن عامها الثامن عشر إلا أن أثرها في إحداث تغيير جوهري على النظام الحاكم وسياساته يبدو محدودا.

٢. بدت في الأفق تحولات جوهرية في علاقات السودان الاقتصادية الخارجية إذ تتجه هذه العلاقات نحو تحسن سريع مع كل من المملكة المتحدة واليابان.

٣. التطورات اللاحقة في موضوع هذا الحظر جاءت على النحو الآتي: في ١٢ يونيو ٢٠٠١ أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية OFAC موجهات خاصة بخصوص تصدير أو إعادة تصدير المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية حيث سُمح بالتعامل فيها بعد إصدار رخصة منه.

٤. وفي مارس ٢٠١٠ أصدر المكتب المذكور بياناً برفع الحظر عن بعض موارد المعلومات والبرمجيات عن كل من إيران وكوبا والسودان، وأصدر بياناً آخراً في أكتوبر من العام نفسه يشير إلى أنه قد يسمح بتصدير معدات زراعية وخدمات زراعية للسودان بتصاريح لكل حالة على حدة.

٥. وبتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٣ صدر بيان رسمي بتوقيع آدم ج سيزين مدير مكتب المتابعة للأصول الأجنبية (Office of Foreign Assets Control) تم بموجبه الترخيص للمؤسسات الأكاديمية والمنظمات والجهات غير الربحية الأمريكية بالتعامل مع المؤسسات الأكاديمية السودانية الخاصة والحكومية، لفائدة الطلاب الجامعيين وما دونهم.

٦. في الربع الأخير من العام ٢٠١٢ وبدايات العام ٢٠١٣ تلاحظ كثافة زيارات القائم بالأعمال الأمريكي وعدد من الدبلوماسيين الأمريكيين للطرق الصوفية، ومقار الأحزاب السياسية (بما فيها أنصار السنة)، والمؤسسات الأكاديمية وغيرها بالخرطوم وخارج الخرطوم. وخلال نفس الفترة تم توجيه الدعوة لنائب رئيس المؤتمر الوطني لشئون الحزب، حينذاك، د.نافع علي نافع لزيارة الولايات المتحدة، كما طلبت الولايات المتحدة استضافة مباحثات ما بين الوفد الحكومي بقيادة البروفسور غندور وقطاع الشمال بالحركة الشعبية بقيادة ياسر عرمان.

٧. نجحت شركة سكر كنانة وشقيقتها شركة سكر النيل الأبيض في احداث اختراق في المجال الزراعي..

٨. خلال العام ٢٠١٢ نجح بنك الخرطوم في احداث اختراق في المجال المالي، وتم رفعه من قائمة حظر المؤسسات المالية السودانية.

٩. نجحت جامعة المستقبل في أبريل من العام ٢٠١٣ في احداث اختراق في المجال الأكاديمي.

١٠. بتاريخ ١٨ فبراير ٢٠١٥ اصدر مكتب المقاطعة OFAC إستثناءاً جديداً متعلقاً برفع الحظر على منتجات الهواتف النقالة واللابتوب وبعض البرمجيات. رفع الحظر الأول عن موارد المعلومات في ٢٠١٠ جاء في أعقاب الانتخابات الإيرانية وما صاحبها من أحداث إذ تمكن بعض المعارضين الإيرانيين من تسريب صور وأفلام فيديو عن مواجهات بين الشرطة والمحتجين على نتائج الانتخابات، عبر برمجيات الانترنت، في حين عجزت وكالات الأنباء الرسمية عن القيام بنفس الدور بسبب السيطرة الأمنية الإيرانية. من هنا رأت الأجهزة الأمنية الأمريكية أن من مصلحتها إتاحة برمجيات الانترنت للشعوب في بلدان الحظر، لتكشف سؤ تصرف الحكومات حسب رؤيتها. فقامت برفع حظر هذه البرمجيات عن كل من ايران- السودان- كوريا الشمالية.

١١. رفع الحظر عن المزيد من موارد المعلومات هذه المرة يعتقد أنه لا يخرج عن هدفين، الأول احكام السيطرة المعلوماتية عن طريق الحصول على المعلومات في الشبكات السودانية من خلال الثغرات Back-Doors التي تضعها الشركات المنتجة للبرمجيات في برامجها ومعداتها بالاتفاق مع الأجهزة الاستخبارية

الأمريكية. والهدف الثاني منع الشركات الكورية الجنوبية والشركات الصينية من السيطرة على سوق الأجهزة النقالة وتكنلوجيا الاتصالات بالسودان والانتشار من خلال هذا السوق للسوق الأفريقي العريض.

ثامناً: الرؤية المستقبلية

١. ينبغي وضع إستراتيجية تفاوض مع الجانب الأمريكي تنص على رفع العقوبات الاقتصادية جملة وتفصيلا وبقانون يلغي القوانين والقرارات التنفيذية للحظر. حيث المطلوب من الولايات المتحدة الامريكية التعامل بجدية مع موضوع الحظر ورفعه كلياً، كما فعلت مع كوبا، وذلك لانتفاء مبرراته تماماً، وللحصول على نصيب مقدر من عوائد الاقتصاد السوداني للشركات الامريكية، ولمنع سقوط البلد في ايدي التنظيمات المتطرفة في حال انهيار الاقتصاد نتيجة لهذه المقاطعة الظالمة.

٢. تشجيع المزيد من المؤسسات والجهات السودانية لإحداث إختراقات على جبهة العقوبات الاقتصادية بإعتبار أن التقدم العلمي والاقتصادي الأمريكي هو ملك للبشرية بأجمعها ومن حق كل شخص الاستفادة منه.

٣. استمرار وزيادة التعاون الاقتصادي مع الصين والهند والبرازيل وروسيا وهي دول ما يسمى BRICS باعتبارها دول ذات ثقل اقتصادي وتأثير دولي وإقليمي.

٤. بعد مشاركة السودان في (عاصفة الحزم) وتحسن علاقاته مع محيطه العربي ينبغي العمل على تسهيل دخول الاستثمار العربي خصوصاً السعودي بأحجام كبيرة للسودان (مقررات القمة الاقتصادية العربية بالرياض، يناير ٢٠١٣، بشأن الأمن الغذائي العربي) وحينها ستلعب السعودية والدول الخليجية دوراً هاماً في تخفيف غلواء العقوبات و الحظر الأمريكي.

٥. استخدام أطراف ثالثة في نقل التكنولوجيا الأمريكية للسودان خصوصاً تلك المتعلقة باستكشاف البترول ومصافي البترول.

٦. توسيع التبادل التجاري مع بريطانيا، وتحويل التعاون الإنساني الياباني لتعاون وتبادل اقتصادي وتجاري بمغريات قوية للمستثمرين اليابانيين. ومحاولة فتح علاقات اقتصادية مع ألمانيا.[1]

الحظر الاقتصادي الأمريكي- ما هي آخر التطورات؟

يمثل الحظر الاقتصادي الذي تطبقه الإدارة الأمريكية على السودان معضلة كبيرة للاقتصاد السوداني. الحظر الذي بدأ تطبيقه عام ١٩٩٧ يمنع المؤسسات

(١) نشر بكتاب سيتزن- ابريل ٢٠١٥ .

والشخصيات الأمريكية من التعامل لتجاري والتبادل الاقتصادي مع السودان. غير أن أثر الحظر تفاقم للغاية خلال العامين الماضيين بسبب تطبيق البنوك والشركات في كل أنحاء العالم حظراً خاصاً على السودان تفادياً للعقوبات الامريكية.

الرادع الذي منع البنوك في كل انحاء العالم من التعامل مع السودان هو العقوبة التي وقعت على بنك (بي ان بي باريباس) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٦,٤ مليار دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كريديت أقريكول) الذي فرضت عليه غرامة مقدارها ٧٨٧ مليون دولار. والعقوبة التي فرضت على مصرف (كوميرز بانك) ومقدارها ١,٤٥ مليار دولار.

هذه العقوبات الهائلة جعلت معظم المصارف في كل أنحاء العالم تشعر بأنها يمكن أن تتعرض لمثل هذه العقوبات في حالة تعاملها مع السودان، حتى لو كان هذا التعامل قانونياً وملتزما بقواعد العقوبات.

لقد أصدرت الولايات المتحدة في أوقات مختلفة استثناءات في نظام العقوبات، ولكن كل الاستثناءات أصبحت بدون معنى بسبب (الامتثال المفرط). ورعب البنوك الخارجية وتفاديها أي تعامل مع السودان حتى لو كان في مجل فيه استثناء.

شعرت الادارة الأمريكية بحرج بالغ عندما رفع السفير إدريس الجزائري، المقرر الخاص للتدابير الأحادية القسرية بمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، تقريراً حول هذه الحالة من الالتزام المفرط. وأشار لبعض الحالات الانسانية التي تأثرت نتيجة لهذه الالتزام المفرط من قبل البنوك والشركات في كل أنحاء العالم. ولعل أبرز الحالات التي حركت المشاعر كانت عدم قدرة مركز الخرطوم لعلاج سرطان الثدي استبدال جهاز خاص بفحص وعلاج سرطان الثدي بسبب هذا الامتثال المفرط.

المبعوث الأمريكي الخاص للسودان وجنوب السودان السفير دونالد بوث قام بعقد مؤتمر يوم ١٩ سبتمبر الماضي استضافته وزارة الخرجية الأمريكية في نيويورك بمشاركة ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية و مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (الاوفاك) ومكتب الأمن و التجارة بوزارة الصناعة حول العقوبات علي السودان، بغرض شرح أنواع الأنشطة المسموح بها في ظل العقوبات، وتوضيح ما لا يزال محظورا. شملت قائمة المدعوين مؤسسات مالية محلية وأجنبية و أعضاء من القطاع الخاص من المجلس لأمريكي السوداني للأعمال. وشارك أيضا محافظ بنك السودان المركزي في هذا الحدث بتقديم كلمة.

سوف يتكرر هذا الاجتماع خلال اليومين القادمين بالعاصمة البريطانية لندن بدعوة من الأوفاك، وسوف تخاطب ادارة الاوفاك مراسلي البنوك العالمية لتنويرهم بأنواع الأنشطة المسموح بها وطريقة أخذ الأذونات من الأوفاك، مع حثهم على

الامتناع عن الالتزام المفرط.

على الدبلوماسية السودانية وكافة الأجهزة السودانية أن تعلم أن الطريق نحو الرفع الكلي للعقوبات طويل.. طويل. ويستلزم المزيد من الجهد والاتصالات خصوصاً مع الادارة الامريكية الجديدة.[1]

المطالبات برفع الحصار :-

تعددت في الآونة الأخيرة الجهات التي تدعو لرفع الحصار والحظر الاقتصادي الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على السودان. بعض هذه الجهات داخلية والبعض الآخر خارجية. آخر جهة طالبت برفع الحصار هي منظمة التعاون الإسلامي التي عقدت قمتها مؤخراً بأسطنبول بتركيا. فيما يتوقع أن يطالب منتدى تانا للسلم والأمن في إفريقيا المنعقد حالياً بمدينة بحر دار بإثيوبيا بالشيء نفسه.

العقوبات الاقتصادية الامريكية أو الحظر الاقتصادي الامريكي على السودان قديم، حيث أن أول أمر بإنفاذ هذه العقوبات أصدره الرئيس بيل كلينتون في نوفمبر ١٩٩٧. واستمر تجديد هذه العقوبات سنوياً بواسطة الرؤساء الامريكيين المتعاقبين، الرئيس بوش خلال فترتي حكمه والرئيس أوباما خلال فترتي حكمه كذلك.

ان تطبيق الحظر على السودان يتم بموجب الأوامر التنفيذية ١٣٠٦٧ و ١٣٤٠٠

الصادرة من رئيس الولايات المتحدة الامريكية والتي تحظر في بندها الأول على أي شركة أو مؤسسة أو شخص يتمتع بجنسية الولايات المتحدة القيام بأي تعاملات تجارية مع حكومة السودان والجهات التابعة لها حسبما ما هي مبينة بملاحق هذه القرارات. ويجب على الشركات أو المؤسسات أو الشخصيات المتمتعين بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية حجز أو إيقاف مرور أي بضائع أو تعاملات من أي نوع مع حكومة السودان والمؤسسات التابعة لها في أي مكان في العالم.

كما تحظر الأوامر على الموظفين الأمريكيين رفيعي المستوى في الهيئآت والمنظمات الدولية مساندة أي قرار في مصلحة حكومة السودان. وعلى هذا فإن الحصار مؤثر ليس على المستوى الثنائي فحسب وإنما على المستوى الدولي وذلك بسبب الوجود القوي للولايات المتحدة في الهيئآت والمنظمات الدولية.

مع كامل التقدير والاحترام للجهات التي تطالب برفع الحظر عن السودان فإننا نعتقد أنه من الواجب وضع إستراتيجية تفاوض مع الجانب الأمريكي تنص على رفع العقوبات الاقتصادية جملة وتفصيلا وبقانون يلغي القوانين والقرارات التنفيذية للحظر. حيث

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١٢/١٨/ ٢٠١٦ م .

المطلوب من الولايات المتحدة الامريكية انتعامل بجدية مع موضوع الحظر ورفعه كلياً، كما فعلت مع كوبا، وذلك لانتفاء مبرراته تماماً، وللحصول على نصيب مقدر من عوائد الاقتصاد السوداني للشركات الامريكية، ولمنع سقوط البلد في ايدي التنظيمات المتطرفة في حال انهيار الاقتصاد نتيجة لهذه المقاطعة الظالمة.

سوف تجد هذه الاستراتيجية تأييداً من دول الاتحاد الأوروبي، حيث يعمل الاتحاد الأوروبي عبر مفوضيته للأمن مع الحكومة السودانية في الوقت الحالي في برامج واسعة لإيقاف عصابات الإتجار بالبشر والهجرة السرية التي تتخذ من السودان معبراً لأوروبا عبر ليبيا المضطربة أمنياً. إن وجود حكومة قوية في السودان ضرورة للسيطرة على الحدود وعلى هذه العصابات وهذا في مصلحة أوروبا الحليف الرئيسي للولايات المتحدة. لغة المصالح هي الأفعل.[1]

بدائل الاقتصاد السوداني في ظل الحصار الأمريكي :-

تفرض الولايات المتحدة الأمريكية منذ عقدين من الزمان حصاراً اقتصاديا جائراً على السودان بدعوى دعمه للإرهاب. يشمل الحصار حظر كافة التعاملات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية التي تقوم بها شخصيات أمريكية اعتبارية أو طبيعية مع السودان. وقد تفاقمت حدة الحصار مؤخراً بتطبيق العديد من البنوك والمؤسسات المالية على مستوى العالم لمقتضيات الحصار بتزيد فوق مقتضياته الأساسية، وكأنها تقول (أبعد عن الشر وغنيلو) مما حدا بالمقرر الخاص لنظام العقوبات القسرية التابع للامم المتحدة بإطلاق تعبير (الإمتثال المفرط) على هذا النوع من التطبيق غير المطلوب لنظام العقوبات.

الكثيرين من المحللين والمتابعين يرجحون استمرار الحصار خلال فترة الرئيس ترامب لأسباب استراتيجية تخص سياسة الولايات المتحدة.

وعلى هذا من واجب المخطط الاقتصادي السوداني بناء خططه على خلفية استمرار الحصار، وهو ظرف غير عادي وتحدي كبير يستلزم معالجات قوية وفعالة.

طارق مختار المحلل الاقتصادي السوداني المقيم بالمملكة المغربية يقترح واحدة من هذه المعالجات بقوله (يمكن آن يكون السودان محور امداد يصل بحار العالم، البحر الاحمر والمتوسط والاطلنطي والهندي، ليمنح الحياة لوسط افريقيا الميت من خلال طرق ومستودعات امداد تمد وسط افريقيا المغلق في تخوم الصحراء الكبرى واثيوبيا وتشاد والنيجر وافريقيا الوسطى وجنوب السودان ومناطق الكونغو.

إن محاور الامدادات، او اللوجستيك رونس، او اللوجستيك هب، هي منشئآت متكاملة توضع كمفترق طرق للامدادات . تتكامل فيها خدمات النقل،

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٤/١٨ م .

والتخزين، وادارة المستودعات، وملتقى للبائعين والمشترين، وخدمات المواصفات والجودة، والجمارك، والبنوك والتمويل.

وتخدم هذه المنشآت المتكاملة الشركات بحيث تكون مستودعات لمنتجاتها، تقلل من الوقت بين طلب السلع في صورته العادية وبين الاستجابة ونقل السلع، بحيث تخدم المستودعات كنقاط متقدمة في الزمان والمكان بدلاً عن اماكن صناعة السلع.

في السودان لدينا فرص لخدمة المناطق جنوب ليبيا وتشاد والنيجر وافريقيا الوسطى وشمال الكونغو وجنوب السودان واثيوبيا باقامة لوجستيك زون في المدن الحدودية القريبة لتلك الحدود. وتكون الفرصة متاحة للشركات السودانية كمتعهد ووسيط لتلك الدول في وارداتها من خارج السودان ولتسويق واحلال وارداتها من الصناعات والمنتجات السودانية. وهي طريقة للالتفاف على المقاطعة الاقتصادية، وكذلك لتنمية الصناعات السودانية وشركات النقل والبنوك والوساطة المالية واعادة التصدير .. الخ.

إن نفس المحاور اللوجستية يتوقع أن تخدم التجارة والتموين الداخلي، من حيث كفاءة المخزون، وتوقعات الاستهلاك والتوريد، وتقليل نفقات النقل الداخلي).

هذه رؤية جديرة بالاعتبار، وتستلزم إعادة نظر شاملة تستهدف تشجيع الاستثمار في مجال النقل وتعطيل قانون المحاور مؤقتاً، وتشجيع الاستثمار في المخازن المجمدة والمبردة، وحماية انسياب التجارة بحراسة من الشرطة والقوات النظامية تمنع عنها الجبايات والتعطيل غير الضروري.[1]

بشريات تخفيف الحصار الاقتصادي الامريكي على السودان :-

قبل عدة أشهر زار السودان السفير إدريس الجزائري المقرر الخاص للتدابير الأحادية القسرية بمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، وقام بإعداد تقرير مهني وموضوعي حول العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة على السودان. وقد ورد في تقريره (لدى معظم المصارف في كل أنحاء العالم شعور بأنها يمكن أن تتعرض للعقوبات في حالة تعاملها مع السودان، حتى لو كان هذا التعامل قانونياً وملتزما بقواعد العقوبات). وقد سمى تقرير المقرر الخاص هذه الحالة (بالامتثال المفرط).

لمعالجة مسألة (الامتثال المفرط) أي تحاشي البنوك التعامل مع السودان أوصى المقرر الخاص بتنظيم مؤتمر يدرس ما تنطوي عليه الإعفاءات من إمكانات وسبل تعزيز فعاليتها، ومعالجة مشكلة (الامتثال المفرط) التي تكبح عن غير قصد العلاقات بين السودان والعالم الخارجي.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٤/ ٢٠١٧ م.

في مقال سابق لي على هذا العمود اقترحت على الدبلوماسية السودانية تبني مقترح المقرر الخاص هذا كمعالجة مؤقتة، لحين الرفع الكامل للحظر والذي قد يتأخر لارتباطه بمسائل سياسية.

يبدو أن المبعوث الأمريكي الخاص للسودان وجنوب السودان السفير دونالد بوث التقط زمام المبادرة فسعى لعقد مؤتمر يوم ١٩ الجاري استضافته وزارة الخارجية الأمريكية في نيويورك بمشاركة ممثلين من وزارة الخزانة الأمريكية و مكتب مراقبة الأصول الأجنبية الأمريكي (الاوفاك) ومكتب الأمن و التجارة بوزارة الصناعة حول العقوبات علي السودان، بغرض شرح أنواع الأنشطة المسموح بها في ظل العقوبات، وتوضيح ما لا يزال محظورا. شمل المدعوين مؤسسات مالية محلية وأجنبية و أعضاء من القطاع الخاص من المجلس الأمريكي السوداني للأعمال. وشارك أيضا محافظ بنك السودان المركزي في هذا الحدث بتقديم كلمة.

في هذا المؤتمر أوضح السفير بوث أن الولايات المتحدة تأمل في رؤية السودان يتمتع بسلام داخلي واستفادة كاملة من الشراكة مع المجتمع الدولي. وأعرب بوث عن أمل حكومة الولايات المتحدة أن يستفاد من التصاريح و التراخيص الموجودة علي أكمل وجه لصالح الشعب السوداني. وكثير منها ذو طبيعة انسانية.

على الرغم من أن هذا المؤتمر ونتائجه لا يمثل رفعاً للحصار، الا أنه خطوة إيجابية تخفف من حدة هذا الحصار، ويتوقع معها عودة عدد من البنوك للتعامل مع السودان.

ولتدعيم هذه الخطوة نتوجه بندائين، الأول: لقوى التغيير أو المعارضة التي تناهض الاتجاه لرفع الحصار الاقتصادي عن السودان، لنقول لهم أن الحصار أفرز أوضاعاً إنسانية حساسة جداً أبرزها تقرير المقرر الخاص، واستجاب لمعالجتها الأجانب، وأنتم كسودانيين أولى بهذا التجاوب.

ومن ناحية أخرى عليكم أن تعلموا أن الآثار الناجمة عن الحصار وآثاره سوف تستمر لعشرات السنوات، حتى لو زال نظام الحكم الحالي بأثر الحصار أو بغيره، وسوف يجد أي نظام يعقبه صعوبات بالغة حداً في استدامة حركة التنمية والنمو.

النداء الثاني نوجهه لوزارة الخارجية، وندعوها فيه لفتح مكتب خاص بالسفارة السودانية بواشنطن، متخصص في أمر الاستثناءات على الحظر الأمريكي، على أن تكون لهذا المكتب علاقة خاصة مع مكتب الأوفاك المسئول عن تطبيق العقوبات، وذلك لمساعدة الجهات السودانية والأجنبية في الحصول على التراخيص والاستثناءات.[1]

تجاوز آثار الحصار :-

تعاني بلادنا من حصار اقتصادي ظالم وخانق تمارسه الإدارة الأمريكية منذ عام

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٩/٣٠ م.

١٩٩٧ ويجدده الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون عاماً بعد عام منذ ذلك الحين. ووفقاً للتطورات الدولية والإقليمية، وصعود صوت العنصرية والمعاداة للاسلام في كل من الولايات المتحدة وأوروبا، فإن استمرار الحصار الاقتصادي هو الأمر الراجح.

وبناءاً على هذا ينبغي أن تبنى خططنا الاستراتيجية والمرحلية بإستصحاب هذه العقبة الكأداء، وتبني مبادرات وأساليب مبتكرة لتجاوزها.

يُقترح أن تعمل وزارة التجارة، ووزارة الاستثمار، وكل الجهات ذات الصلة، على تبني نظرة جديدة نحو التجارة الحدودية، والعلاقات الاقتصادية مع دول الجوار، بحيث يتم توظيف هذه العلاقات لتجاوز آثار الحصار، عن طريق إقامة المناطق الاقتصادية، والمناطق الحرة على الحدود، وتطوير المعابر وتسهيل حركة النقل، والتصنيع المشترك للعديد من المنتجات والصناعات.

يُقترح أيضاً تطوير دور ومهام الملحقيات التجارية والاقتصادية السودانية بالدول الأخرى، وتفويضها لخلق علاقات تبادل تجاري مع القطاع الخاص في تلك الدول، على أن يكون التبادل قائماً على أساس المقايضة أو على أساس الدفع بالعملات المحلية.

على بنك السودان استكمال الاجراءات التنفيذية الخاصة بإستعمال اليوان الصيني في التبادل التجاري بين القطرين، وذلك على خلفية أن حوالي ٨٠٪ من السلع الموجودة في السوق السوداني هي ذات منشأ صيني. إن استعمال اليوان كعملة ثانية في السودان سوف يؤدي لتخفيف الضغوط بصورة واسعة على الحساب الخارجي في الاقتصاد، وعلى الرغم من الأثر السالب على سيادة الدولة، وتنامي التبعية للاقتصاد الصيني، فإنه يبدو حلاً لا مناص منه في ظل اشتداد الحصار الأمريكي.

تكتسب مدخرات وتحويلات المهاجرين أهمية قصوى في هذه المرحلة، لهذا ينبغي ألا تألوا الدولة جهدا في سبيل انسيابها للنظام المصرفي السوداني. على بنك السودان والبنوك والصرافات السودانية الالتزام بشراء العملات من المهاجرين بالسعر الأساسي زائدا سعر الحافز، على أن يكون سعر الحافز مواكباً تماماً للسوق الموازي لا يتأخر عنه ولو بقرش واحد، صحيح أنه سيكون في البداية سباق محموم ومطاردة ما بين السعرين، ولكن النتيجة محسومة في النهاية لصالح النظام المصرفي لأن موارده غير محدودة، في حين أن موارد تجار العملة مهما عظمت فإنها محدودة ويمكن تجفيفها.

ولا بد أن تقترن سياسة الشراء بسعر السوق الموازي من المهاجرين، بحوافز إضافية لهؤلاء المهاجرين متمثلة في إعفاءات مختلفة، ورخص استيراد متحركات مقابل التحويلات الكبيرة. كما ولا بد أن تقترن بترتيب بنك السودان لنظام خاص لهذه التحويلات ما بين البنوك السودانية والبنوك بدول المهاجر خصوصاً المملكة العربية السعودية.

الموقع الاستراتيجي للسودان على ساحل البحر الأحمر، ووجود دول مغلقة بجواره الاقليمي هي اثيوبيا وجنوب السودان وافريقيا الوسطى وتشاد، يمثل فرصة هائلة للسودان للاستفادة من تجارة الترانزيت، وللاستفادة كذلك من المزايا الممنوحة للدول الأقل نمواً، والدول المغلقة، في الاتفاقيات التجارية الدولية والاقليمية، شريطة عمل تسهيلات قوية جداً لتجارة الترانزيت ولاتفاقيات استخدام الموانئ السودانية بواسطة الدول المغلقة المجاورة.(١)

رفع الحظر على تكنلوجيا المعلومات والاتصالات- ما قيمة ذلك؟

الحظر على السودان يتم بموجب الأوامر التنفيذية ١٣٠٦٧ و ١٣٤٠٠ الصادرة من رئيس الولايات المتحدة الامريكية، والتي تحظر على أي شركة او مؤسسة أو شخص يتمتع بجنسية الولايات المتحدة القيام بأي تعاملات تجارية مع حكومة السودان والجهات التابعة لها حسبما ما هي مبينة بملاحق هذه القرارات. ويجب على الشركات أو المؤسسات أو الشخصيات المتمتعين بجنسية الولايات المتحدة الأمريكية حجز أو إيقاف مرور أي بضائع أو تعاملات من أي نوع مع حكومة السودان والمؤسسات التابعة لها في أي مكان في العالم، بإستثناء سلعة الصمغ العربي. طبعاً هذا الاستثناء لمصلحة الشركات الامريكية العاملة في انتاج مركزات البيبسي كولا والكوكا كولا. وعدد من المنتجات الطبية والتجميلية الأخرى التي يدخل فيها الصمغ العربي.

أول أمر بإنفاذ العقوبات الاقتصادية على السودان أصدره الرئيس بيل كلينتون في نوفمبر ١٩٩٧. واستمر تجديد هذه العقوبات سنوياً بواسطة الرؤساء الامريكيين المتعاقبين.

التطورات اللاحقة في موضوع هذا الحظر جاءت على النحو الآتي: في ١٢ يونيو ٢٠٠١ أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية بوزارة الخزانة الأمريكية OFAC موجهات خاصة بخصوص تصدير أو إعادة تصدير المنتجات الزراعية والأدوية والمعدات الطبية حيث سُمح بالتعامل فيها بعد إصدار رخصة منه. وفي مارس ٢٠١٠ أصدر المكتب المذكور بياناً برفع الحظر عن بعض موارد المعلومات والبرمجيات عن كل من إيران وكوبا والسودان، وأصدر بياناً آخراً في أكتوبر من العام نفسه يشير إلى أنه قد يسمح بتصدير معدات زراعية وخدمات زراعية للسودان بتصاريح لكل حالة على حدة. وبتاريخ ١٥ أبريل ٢٠١٣ صدر بيان رسمي بتوقيع آدم ج سيزين مدير مكتب المتابعة للأصول الأجنبية (Office of Foreign Assets Control) تم بموجبه الترخيص للمؤسسات الأكاديمية والمنظمات والجهات غير الربحية الأمريكية بالتعامل مع المؤسسات الأكاديمية السودانية الخاصة والحكومية، لفائدة الطلاب الجامعيين وما دونهم.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٢ م

الجديد في أمر الحظر الأمريكي هذه المرة هو اصدار مكتب المقاطعة OFAC لإستثناء جديد بتاريخ ١٨ فبراير الجاري متعلق برفع الحظر على منتجات الهواتف النقالة واللابتوب وبعض البرمجيات. رفع الحظر الأول عن موارد المعلومات في ٢٠١٠ جاء في أعقاب الانتخابات الإيرانية وما صاحبها من أحداث إذ تمكن بعض المعارضين الإيرانيين من تسريب صور وأفلام فيديو عن مواجهات بين الشرطة والمحتجين على نتائج الانتخابات، عبر برمجيات الانترنت، في حين عجزت وكالات الأنباء الرسمية عن القيام بنفس الدور بسبب السيطرة الأمنية الإيرانية. من هنا رأت الأجهزة الأمنية الأمريكية أن من مصلحتها إتاحة برمجيات الانترنت للشعوب في بلدان الحظر، لتكشف سؤ تصرف الحكومات حسب رؤيتها. فقامت برفع حظر هذه البرمجيات عن كل من ايران- السودان- كوريا الشمالية.

رفع الحظر عن المزيد من موارد المعلومات هذه المرة يعتقد أنه لا يخرج عن هدفين، الأول احكام السيطرة المعلوماتية عن طريق الحصول على المعلومات في الشبكات السودانية من خلال الثغرات Back-Doors التي تضعها الشركات المنتجة للبرمجيات في برامجها ومعداتها بالاتفاق مع الأجهزة الاستخبارية الأمريكية. والهدف الثاني منع الشركات الكورية الجنوبية والشركات الصينية من السيطرة على سوق الأجهزة النقالة وتكنلوجيا الاتصالات بالسودان والانتشار من خلال هذا السوق للسوق الأفريقي العريض.

مطلوب من الولايات المتحدة الامريكية التعامل بجدية مع موضوع الحظر ورفعه كلياً، كما فعلت مع كوبا، وذلك لانتفاء مبرراته تماماً، وللحصول على نصيب مقدر من عوائد الاقتصاد السوداني للشركات الامريكية، ولمنع سقوط البلد في ايدي التنظيمات المتطرفة في حال انهيار الاقتصاد نتيجة لهذه المقاطعة الظالمة.[١]

هل تؤثر ازمة الدين الامريكي على الاقتصاد السوداني؟

أبادر واقول فوراً: انها ستؤثر بكل تأكيد. يجب أن يكون هذا حاسماً وواضحاً حتى لا نقع في البلبلة التي أصابت الناس ذات يوم من العام ٢٠٠٨ عندما خرج مسئول كبير قائلاً بأن الازمة الاقتصادية العالمية لن تؤثر على الاقتصاد السوداني!

بعد أن أوضحنا هذه الحقيقة نقول أن أثر أزمة الدين الامريكي سيكون سالباً على السودان في البداية (هذا ربما يأخذ من عام الى ثلاثة أعوام) ولكنه سينعكس ايجاباً على الاقتصاد السوداني بعد ذلك.

تتلخص أزمة الدين الامريكي في أنه في اقتصاد كل دولة من دول العالم هناك نسبة من الناتج القومي الاجمالي تُضمن في موازنة الدولة كنسبة مسموح بالاستدانة في

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/٢/٢٣ م.

حدودها من النظام المصرفي أو من الجمهور وتسمى هذه النسبة الدين العام.

وتستدين الدولة من النظام المصرفي عن طريق طباعة العملة، وتستدين من الجمهور عن طريق اصدار صكوك وسندات الدين العام وهي أوراق مالية تصدرها الدولة وتتعهد بسدادها خلال فترة زمنية معينة (خمس سنوات مثلا) وبفائدة محددة مسبقاً.

ما حدث في الولايات المتحدة أن الدولة أفرطت في طباعة الدولار وفي اصدار سندات الدين العام خارج حدود المعادلة الاقتصادية الآمنة فبلغ الدين العام فيها رقماً فلكياً هو ١٤ تريليون دولار (أربعة عشر وأمامها اثنا عشر صفراً). وكان هذا نتيجة للصرف الحكومي الامريكي في الحروب المتعددة التي خاضتها خلال السنوات الاخيرة فضلا عن الصرف على الاعانات الاجتماعية داخلياً. والرقم المذكور هو الحد الأعلى للدين العام حسب قانون الموازنة الامريكي ولا يمكن للادارة الامريكية تجاوزه الا بقانون يسمح لها برفع سقف الدين. ويدور الصراع حالياً في الكونغرس حول هذا القانون الذي ينبغي الاتفاق حوله قبل يوم ٢ أغسطس، ففي هذا اليوم إما أن تسدد الخزانة الامريكية السندات المستحقة بفوائدها (إن أُجيز قانون رفع سقف الدين) أو أن تطلب تأجيل السداد (وهذا يعد اعلان للافلاس) فيهبط تصنيف السندات الامريكية ويبدأ حائزيها في التخلص منها ويترتب على هذا انخفاض قيمتها وانخفاض قيمة الدولار الامريكي أمام العملات الاجنبية وعلى رأسها اليورو.

وبما أن كل دول العالم تقريباً تستثمر في السندات الامريكية لأنها كانت الأعلى تصنيفاً فإن الخسارة ستطال غالب دول العالم، ولكن أكثرها تأثراً سيكون الصين واليابان والدول العربية النفطية التي يقدر أنها تستثمر ٩٠٠ مليار دولار في السندات الامريكية. وفضلاً عن الخسائر المباشرة فسيحدث تباطؤ في الاقتصاد العالمي بسبب الهزة في الاقتصد الامريكي وتراجع الاستهلاك الفردي للمواطن الامريكي وهو اكبر مستهلك في العالم.

تأثر الاقتصاد السوداني بهذه الازمة سيأتي أولاً من انخفاض الطلب على صادراته من المواد الأولية في الحبوب والسمسم والمواشي والصمغ العربي والبترول الخام (نصيبه من استخدام خط الانابيب) بسبب تأثر الدول المستوردة بالأزمة. وسيتأثر مرة أخرى بانخفاض المعونة الانمائية الرسمية التي كانت متوقعة من الصين والصناديق العربية والسعودية وقطر ودول أخرى. نفس هذا الأثر السالب ينطبق على دولة جنوب السودان.

أما الأثر الايجابي على الاقتصاد السوداني والمتوقع حدوثه خلال فترة عام الى ثلاثة اعوام فهو اتجاه المزيد من الفوائض النفطية العربية للاستثمار في القطاع الحقيقي الذي يذخر به السودان. لقد أكدت هذه الازمة مرة أخرى أنه من الافضل للاموال العربية الاستثمار في دول الجوار في مجالات الزراعة والصناعة والخدمات

بدلاً عن الاستثمار في السندات الامريكية ومشتقاتها وقد لدغت منها مرتين. والسودان هو الانسب لهذا الاستثمار، لهذا ندعو الدول العربية ذات الفوائض للاستثمار الآمن في السودان.[1]

مليون إسم على قائمة الحظر الأمريكي :-

إصدارة TTU التي تصدرها الصناعات العسكرية الفرنسية والقريبة من دوائر المخابرات وصنع القرار في فرنسا، أشارت في عددها الصادر بتاريخ ١٥ يناير الجاري إلى أن الأخوين (كواشي) اللذين قاما بتنفيذ عملية الهجوم على مقر صحيفة شارل ايبدو الفرنسية في باريس خلال الأسبوع الثاني من هذا الشهر، أشارت إلى أن إسميهما كانا مضمنين في قوائم الارهابيين أو الأشخاص الذين يعتقد بضلوعهم في أنشطة إرهابية، وخصوصاً في قائمة (حظر الطيران) NO-FLY LIST والتي تستوعب أسماء الأشخاص المحظورين من السفر على متن شركات الطيران الأمريكية. وتتضمن هذه القائمة ٥٠٠ ألف اسم.

وأشارت الاصدارة الى قائمة أخرى أوسع من الأولى يقوم بإعدادها مركز Terrorist Screaming Center (TSC) التابع لمكتب التحقيقات الفيدرالي FBI وتحتوي على ما يزيد عن مليون إسم! علماً بأن هذا المركز هو مركز مشترك للتحليل والرصد بين مختلف الوكالات الاستخبارية. وتتمثل فيه العديد من الوزارات مثل الخارجية والأمن الداخلي والدفاع وغيرها. وقد أنشئ هذا المركز في نوفمبر من العام ٢٠٠٣ وهو يتولى تغذية قاعدة بيانات الكترونية تعرف بإسم Terrorist Screaming Database (TSDB) وتحتوي على أسماء كل (الإرهابيين) أو الذين تدور حولهم شكوك من الذين تقدم أسمائهم وكالات الاستخبارات المحلية أو الصديقة. ويتولى مركز TSDB توزيع المعلومات الاستخبارية للأجهزة في الدول الصديقة.

في أبريل ٢٠٠٧ وصل عدد الأسماء المدرجة في قاعدة البيانات TSDB الى حوالي ٧٠٠ آلآف شخص وبلغ عدد الأسماء التي تضاف شهرياً منذ ذلك الوقت ما بين ٥ آلآف و١٠ آلاف اسم. وتستخدم قاعدة البيانات هذه في فحص طلبات الحصول على تأشيرات الدخول للولايات المتحدة الأمريكية. كما يتولى المركز إعداد قائمة الأشخاص المحظورين من السفر على الطائرات الأمريكية NO-FLY LIST.

يمكن تناول المعلومات هذه من زاويتين، الأولى إثارة سؤال مشروع حول هوية الأخوين كواشي، وهل قاما بفعلهما بتنسيق مع وكالات مخابرات محلية أو دولية بهدف تحريك حملة كبرى على حركة انتشار الاسلام في أوروبا؟ هذه الحركة التي تقض مضاجع اليمين المتطرف واسرائيل. وهل ما قاما به من فعل هو تمهيد

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ١/٨/ ٢٠١١ م.

لحرب (صليبية جديدة) كما عبر جورج بوش من قبل وهو يشن الحرب على أفغانستان والعراق والصومال ودول أخرى بعد أحداث سبتمبر ٢٠٠١ التي أسفرت عن تدمير برجي التجارة الدولية بنيويورك؟

من زاوية أخرى تؤكد هذه المعلومات حقيقة التعاون والتنسيق ما بين أجهزة المخابرات في الدول الكبرى ونظيرتها في مختلف أنحاء العالم. جدير بالذكر أن هذه العلاقة تكون دائماً بالنسبة لدول العالم الثالث علاقة ذات اتجاه واحد، يتمثل في قيام أجهزة مخابرات دول العالم الثالث بمد مخابرات الدول الكبرى بالمعلومات، خصوصاً ما يطلق عليه الشخصيات المرتبطة بما يسمى بالارهاب، في حين لا تقدم مخابرات الدول الكبرى معلومات مفيدة لهذه الدول، وغالباً ما تكتفي بتقديم فرص تدريب، وبتقديم مدفوعات مالية لقادة أجهزة الدول الفقيرة، بعضها يوظف لمصلحة أجهزة المخابرات المحلية، وأغلبها يذهب لجيوب هؤلاء القادة.

أذكر في ثمانينات القرن الماضي أن من ضمن مهام وحدة جهاز أمن الدولة بمطار الخرطوم هو تصوير جوازات المسافرين من دول معينة هي محل اهتمام CIA وتسليم هذه الصور لمندوب السفارة الامريكية بالخرطوم الذي كان يحضر بصورة يومية للمطار، وهو غالباً مندوب CIA التي كان لها وجود مقدر بالخرطوم حينذاك.(١)

سبل ايقاف تراجع العملة الوطنية :-

منذ حوالي الثلاثة أشهر تشهد قيمة العملة السودانية أمام العملات القابلة للتحويل تراجعاً مستمراً، ويقدر البعض أنها قد فقدت ٣٠٪ من قيمتها منذ بداية العام. المؤسف أن التراجع لا يتم وفق رؤية أو استراتيجية معينة يتبعها البنك المركزي، اللهم الا إذا كانت هذه الرؤية أو الاستراتيجية سرية وغير قابلة للنشر. في بعض البلدان يتعمد البنك المركزي إحداث خفض محسوب لقيمة العملة الوطنية بقصد حفز الصادرات، وهو ما تمارسه الصين حالياً، حيث نتابع بإستمرار على أجهزة الاعلام احتجاج الولايات المتحدة على قيمة اليوان الصين. حيث تطالب الولايات المتحدة الصين إعطاء عملتها قيمة أكبر بينما تمانع الصين في ذلك لأن من مصلحتها أن تكون قيمة عملتها منخفضة لتنافس بقوة في السوق الأمريكي الكبير.

إن وسائل الضبط الإداري مثل الحملات الأمنية على تجار العملة في الأسواق لا تؤدي لنتائج ثابتة ومستمرة، فأثرها محدود وغير مستمر، ذلك لأن الانخفاض المستمر في قيمة العملة سببه هيكلي وهو ضعف احتياطيات بنك السودان التي تمكنه من التدخل لحفظ قيمة العملة الوطنية. وضعف الاحتياطيات سببه الأول ضعف الصادرات السودانية للخارج، وضعف الصادرات سببه قلة الانتاج أو عدم ملائمته للاسواق العالمية أو الاثنين معاً.

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٥/١/٢١ م.

إذا يا جماعة الخير قضيتنا واضحة كيف نزيد الانتاج، خصوصا الانتاج من اجل الصادر؟ وما هي السياسات المطلوبة لحفز هذا الصادر؟ طبعاً لن نأتي بجديد في هذا المجال لأن تجارب الدول من حولنا التي زادت من صادراتها وانتاجها واضحة ومتاحة.

علينا التركيز على منتجات محددة نملك فيها مزايا نسبية وتنافسية. وأن نحفز المصدرين للعمل في مجال الصادر. بالطبع خططت الدولة وحددت سلع الصادر ودونتها في وثيقة سمتها البرنامج الخماسي للاصلاح الاقتصادي ٢٠١٥- ٢٠١٩ غير أنه من الواضح أن عجلة التطبيق بطيئة للغاية. ويعود هذا لسببين الأول السياسات الحكومية الغير محفزة للصادر والسبب الثاني ضعف التعامل مع النظام المصرفي العالمي بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة على السودان من قبل الولايات المتحدة.

نرى أن يصدر مجلس الوزراء قرارات ملزمة بإعفاء سلع الصادر من كل الرسوم والجبايات، وأن تكلف وزارة الداخلية بحماية سلع الصادر من مكان الانتاج وحتى موانئ الصادر، وأن توجه البنوك لتمويل عمليات الصادر، مباشرة أو عبر محافظ وصناديق، بدون تردد وبأسقف تمويل عالية جداً، وأن يمنع الأجانب من العمل في الصادر كتجار مع السماح لهم بالعمل فيه كمنتجين.

وعلى وزارة التجارة فصل سجل المصدرين عن سجل المستوردين. على أن يسجل في سجل المصدرين الشركات الكبرى التي تملك انتاجاً حقيقياً من سلع الصادر. وعلى بنك السودان تفعيل الاتفاق مع دولة الصين بشأن استخدام اليوان الصيني كعملة تبادل بين القطرين للخروج من معضلة الحظر الامريكي.(١)

تحديات القطاع النقدي :-

بسبب الحظر الأمريكي الجائر على التعاملات مع السودان، والذي تنصاع له غالبية المؤسسات المالية الأجنبية، يواجه القطاع النقدي في السودان مشكلات كبيرة وعميقة. أهم مظهر لهذه المشكلات هو عدم قدرة بنك السودان السيطرة على سعر الصرف بسبب ضعف الاحتياطات من العملات الأجنبية لديه. مما جعل سعر صرف الجنيه السوداني يتهاوى أمام العملات الأجنبية.

ضعف إحتياطات البنك المركزي أدى أيضاً لعجزه النسبي عن تمويل المستوردات عبر النظام المصرفي، الشيء الذي جعل التجار والمستوردين يلجأون لتمويل مستورداتهم بشراء الدولار من السوق الأسود. أدى هذا لإرتفاع سعر الدولار والعملات الأجنبية الأخرى أمام الجنيه السوداني.

ويضاف لهذا ضعف قدرة البنك المركزي على تحصيل عوائد الصادرات السودانية للخارج بسبب إمتناع غالب البنوك الأجنبية عن التحويل للسودان، مما

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٨/١٤/ ٢٠١٦ م .

فاقم من مشكلة ضعف الاحتياطات، وهذا بغض النظر عن ضعف الصادرات السودانية أصلاً من حيث الحجم أو من حيث القيمة.

هذه المشكلات الكبيرة والعميقة تقتضي من الادارة الاقتصادية في الدولة قرارات شجاعة ومعالجات غير تقليدية. لقد رتبت الادارة الاقتصادية بعض المعالجات سابقاً غير أنها لم تنفذ مما فاقم من مشكلة سعر الصرف. من ذلك الإتفاق مع الصين على إستخدام اليوان الصيني في التبادلات التجارية ما بين السودان والصين. إن تفعيل هذا الاتفاق سيؤدي لاستقرار سعر الصرف لأن الصين هي أكبر شريك تجاري للسودان في مجالي الصادرات والواردات.

يضاف للإتفاق مع الصين إتفاق آخر مع البنك المركزي الاثيوبي بشأن الاعتماد المتبادل لكل من عملتي البلدين لدى البلد الآخر. أي الاعتراف بالنقمة الاثيوبية كعملة للتداول بالسودان، والإعتراف بالجنيه السوداني كعملة للتداول بإثيوبيا وفقاً لضوابط من الطرفين. إن تعاملاً كهذا يفتح ثغرة في جدار الحظر الاقتصادي الامريكي.

بالاضافة لهاتين المعالجتين يُقترح الاتفاق مع دول الخليج على فتح فروع للبنوك السودانية لديهم، مثل فرع بنك النيلين بأبوظبي، لتتولى هذه الفروع شراء النقد الأجنبي من المهاجرين السودانيين بتلك الدول بسعر محز، وتحويل القيمة لأهلهم بالسودان بنفس الكفاءة التي يعمل بها تجار العملة في الوقت الحالي. ويتم استغلال الحصيلة في تمويل الاستيراد للسودان، ويحتفظ بالباقي كأرصدة لبنك السودان بالخارج. ينبغي أن تتم إتصالات دبلوماسية على مستوى عالي للتصديق بفتح الفروع بدول الخليج، لأن إشتراطات البنوك المركزية الخليجية قاسية في مسألة فتح الفروع لبنوك أجنبية.

يقترح أيضاً فتح وكالات سياحية بحجم كبير وامكانيات واسعة بدول الخليج للترويج للسياحة في السودان، وجذب الخليجين لسياحة السفري والصيد التي يحبونها، على أن تتحصل منهم كل التكليف والرسوم بالعملات الأجنبية بالخارج لتضاف لأرصدة بنك السودان بالخارج.

هذه المعالجات مع قرارات موازية لإيقاف استيراد بعض السلع غير الضرورية، والإستمرار في شراء الذهب من المعدنين التقليدين بالسعر العالمي الموازي سوف تؤدي في حالة الجدية في التنفيذ لإعادة الاستقرار للعملة السودانية.[1]

(١) نشر بصحيفة السوداني بتاريخ ٢٠١٦/٥/١١ م.